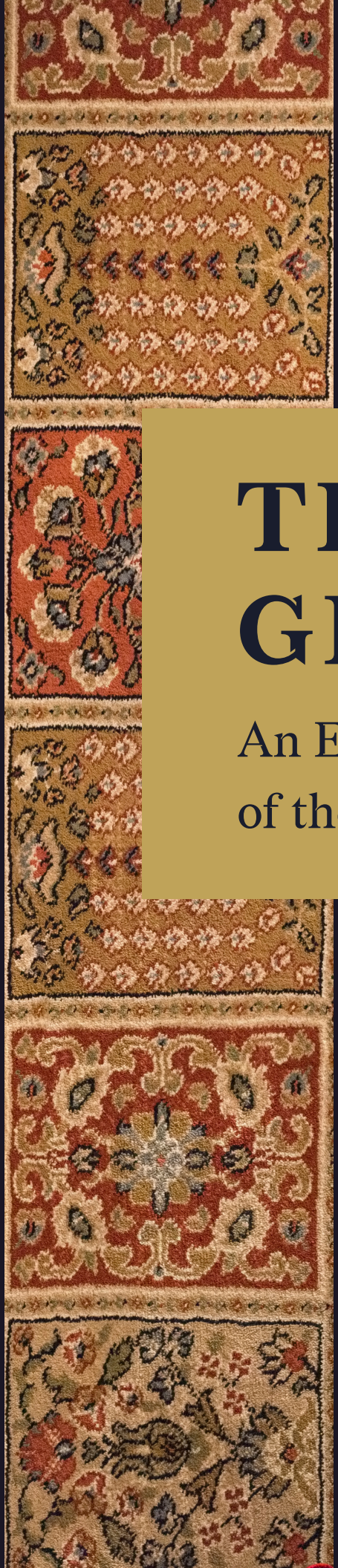

NEWLINES INSTITUTE
FOR STRATEGY AND POLICY

RAOUL WALLENBERG
CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

THE UYGHUR GENOCIDE:

An Examination of China's Breaches of the 1948 Genocide Convention

MARCH 2021

الملخص التنفيذي

1. يخلص هذا التقرير إلى أن جمهورية الصين الشعبية (الصين) تتحمل مسؤوليتها كدولة لإرتكابها جرائم إبادة جماعية بحق الإيغور في إنتهاك لإتفاقية ١٩٤٨م بخصوص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (إتفاقية الإبادة الجماعية). وذلك بناءً على استعراض واسع للأدلة المتوفرة وتطبيقات القانون الدولي على الوقائع على الأرض.
2. لقد تمت عملية التحقق بواسطة فريق من الخبراء المستقلين والمشهود لهم بالخبرة في القانون الدولي والإبادات الجماعية وسياسات الصين العرقية ومنطقة الحكم الذاتي شينجيانغ أويغور (XUAR).
3. **قصد التدمير**. بموجب المادة الثانية من إتفاقية الإبادة الجماعية، فإن لجنة الإبادة الجماعية تتطلب "قصد التدمير، بشكل كلي أو جزئي [لمجموعة محمية] بصفتها هذه". إن "قصد التدمير" لا يتطلب الإفصاح عنه صراحة. يمكن أن يُستدل على القصد من خلال مجموعة من الحقائق الموضوعية التي تُنسب إلى الدولة، بما في ذلك البيانات الرسمية، والخطة العامة، وسياسة الدولة وقانونها، ونمط السلوك والأفعال التدميرية المتكررة التي لها تسلسل منطقي يفضي إلى تدمير مجموعة على هذا النحو بصورة كلية أو جزئية.
4. **بيانات المقاصد عالية المستوى والخطة العامة**. في عام ٢٠١٤م، شن رئيس دولة الصين شي جينبينغ "حرب الشعب على الإرهاب" في شينجيانغ، مما جعل المناطق التي يشكل فيها الأويغور قرابة ٩٠ بالمائة من السكان في خط المواجهة. تابع المسؤولون رفيعو المستوى ذلك بأوامر "جمع الجميع"، و"القضاء عليهم تمامًا.. تدمير جذورهم وفروعهم"، و"كسر نسبهم وقطع جذورهم وروابطهم واستئصال أصولهم". وصف المسؤولون الرسميون الأويغور بعبارات غير إنسانية وقد شبهوا مرارًا الاعتقال الجماعي للأويغور بـ "استئصال الأورام".
5. **سياسة الدولة الشاملة ونمط السلوك وأعمال التدمير المتكررة.**

أ. **التفويض الحكومي للمساكن.** منذ العام ٢٠١٤م، نشرت حكومة الصين (الحكومة) كوادر الهان في منازل الأويغور للإقامة فيها كمراقبين، مما أدى إلى تمزيق الروابط الأسرية. كثفت حكومات المقاطعات فرض وتحفيز وتعزيز الزيجات بين الهان والأويغور.

ب. **الاعتقال الجماعي**. في عام ٢٠١٧م، شَرَعَ المجلس التشريعي لشينجيانغ رسميًا بإقرار الاعتقال الجماعي للأويغور بموجب لوائح "القضاء على التطرف". وقد بعث المسؤول الأمني الأعلى والهيئات دليلاً ومجموعة من الوثائق في جميع أنحاء المنطقة وتوجيهات لمراقبة الأويغور و"تسريع الإنشاءات" والتوسع في معسكرات الاعتقال الجماعي، وتوجيهات لتعزيز "زيادة الضبط والعقاب" داخل المعتقلات والحفاظ على "السرية التامة" على جميع المعلومات والتي يجب "عدم نشرها" أو "إتاحتها للجمهور". يحدد الدليل التسلسل الهرمي المعقد للمسؤولين والكيانات ونظام المراقبة الرقمية المركزي الذي يشرف على الحملة بأكملها.

ت. **استراتيجية مشددة لمنع الولادات**. انتهجت الصين استراتيجية مزدوجة حيث فرضت التعقيم القسري لنساء الأويغور في سن الإنجاب، وفي الوقت نفسه عمدت لاعتقال الرجال الأويغور في سنوات الإنجاب، وذلك لمنع قدرة المجموعة

لإعادة انتاج نفسها، وهو ما يظهر قصداً لتدمير المجموعة بيولوجيًا. وفقًا للإحصاءات والتوجيهات الحكومية، بما في ذلك "إجراء تعقيم تنظيم الأسرة" و "خفض مستويات الخصوبة" و"عدم ترك أي زوايا عمياء" تنفذ الصين حملة لمنع الولادات، وذلك موثق جيدًا وبتمويل من الدولة تستهدف فيه النساء في سن الإنجاب في المناطق التي يتركز فيها الأويغور مع التعقيم القسري الجماعي والإجهاض ووضع اللوالب. تعترف الصين صراحة بأن الغرض من هذه الحملات هو ضمان أن نساء الأويغور "لم يعدن آلات لإنتاج الأطفال".

ث. **النقل القسري لأطفال الأويغور إلى مرافق تديرها الدولة**. وفقًا لسياسة الحكومة الجديدة في عام ٢٠١٧م بدأت الصين في بناء شبكة واسعة من المدارس الداخلية ودور الأيتام الضخمة التي تديرها الدولة على درجة عالية من التشديد الأمني لإحتجاز أطفال الأويغور بما في ذلك الرضع بدوام كامل. تتلقى مقاطعات شينجيانغ حصصًا محددة من السلطات العليا لإضفاء الطابع الرسمي على هؤلاء "الأيتام" الذين غالبًا ما يفقدون كلا الوالدين بسبب الاعتقال أو العمل القسري.

ج. **القضاء على هوية الأويغور ومجتمعهم وحياتهم المنزلية**. تبعًا للحملات الحكومية قضت السلطات المحلية على تعليم الأويغور، ودمرت طرازهم المعماري وخصائصهم المنزلية، وألحقت أضرارًا وبدلت أو هدمت بالكامل الغالبية من المساجد والمواقع المقدسة في الإقليم، مع إغلاق المواقع الأخرى أو تحويلها إلى مساحات تجارية.

ح. **استهداف المفكرين وقادة المجتمع.** يتضح قصد تدمير الأويغور كمجموعة من خلال استهداف الحكومة المتعمد لأوصياء وموجهي هوية الأويغور للاحتجاز المطول أو الموت، بما في ذلك أرباب الأسر والمثقفين وقادة الفكر بغض النظر عن الانتماء الحزبي أو الحالة التعليمية.

يُظهر هذا الاستهداف المتعمد لقادة الأويغور ومواقعهم المقدسة قصد التدمير للعناصر الأساسية لهوية الأويغور وروابطهم المجتمعية التي تميزهم على هذا الأساس.

6. يجب أن يُنظر إلى سياسات الصين وممارساتها في استهداف الأويغور في المنطقة بشكل شمولي، وهو ما يُظهر نية لتدمير الأويغور كمجموعة بصوة كلية أوجزئياً في جوهرها على هذا النحو.

7. **أعمال الإبادة الجماعية**. في حين يعد إرتكاب أياً من الأعمال المذكورة في اتفاقية الإبادة الجماعية مع وجود النية المطلوبة يمكن أن يبرهن حدوث الإبادة الجماعية، فإن الأدلة المقدمة في هذا التقرير تدعم نتائج الإبادة الجماعية ضد الأويغور في انتهاك لكل فعل محظور في المادة الثانية من فقرة (أ) حتى (هـ).

8. **"(أ) قتل أعضاء من الجماعة"**. تشير التقارير عن موت جماعي ووفيات لقادة الأويغور البارزين الذين حُكم عليهم بشكل انتقائي بالإعدام، أوالحكم على كبار السن على جه الخصوص بسنوات سجن طويلة المدى.

9. **"(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة"**. يعاني الأويغور من أذى جسدي وعقلي خطير جراء التعذيب المنهجي والمعاملة القاسية بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستغلال والإذلال العلني على أيدي مسؤولي المعتقلات وكوادر الهان المخصصة لمنازل الأويغور بموجب التوجيه الحكومي. تحتوي معسكرات الاعتقال على "غرف إستجواب" مخصصة يتعرض فيها معتقلو الأويغور لأساليب تعذيب متسقة ووحشية، بما في ذلك الضرب بالعصي المعدنية والصعق بالصدمات الكهربائية والسياط. لقد تم تصميم برامج الاعتقال الجماعي والبرامج الحكومية ذات الصلة لتلقين "الغسل النظيف" وغسل العقول ودفع الأويغور إلى الإنتحار أو محاولة ذلك. الانتحار هروباً من

الاعتقال أو الأشكال الوحشية اليومية للتعذيب الجسدي والنفسي داخل المعتقلات، بما في ذلك عمليات الإعدام الوهمية، "النقد الذاتي" والحبس الانفرادي.

10. **"(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً".** تستهدف السلطات بشكل منهجي الأويغور في سنوات الإنجاب وأرباب الأسر وقادة المجتمع للاحتجاز في ظروف غير صالحة للعيش، وفرض تدابير لمنع الولادة على نساء الأويغور، وفصل أطفال الأويغور عن آبائهم ونقل الأويغور على نطاق واسع إلى مشروعات الأشغال الشاقة القسرية بطريقة توازي الاعتقال الجماعي. باختصار، تتعمد الصين فرض جميع الظروف التي تم التخطيط لها لإنهاء وجود الأويغور كمجموعة.
11. **"(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة".** يتم تعزيز حملة ممنهجة لمنع الولادة في المناطق التي يتركز فيها الأويغور من خلال حملة الاعتقال الجماعي. تتعرض نساء الأويغور في المعتقلات لإدخال اللولب القسري والإجهاض والحقن أو الأدوية التي توقف الدورة الشهرية، بينما يتم استهداف الرجال الأويغور في سن الإنجاب للاعتقال مما يحرم السكان الأويغور من القدرة على الإنجاب. نتيجة لهذه السياسات المترابطة، تقترب معدلات النمو في المناطق التي يتركز فيها الأويغور من الصفر بشكل متزايد.
12. **"(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى".** تؤدي عمليات الاحتجاز والسخرة إلى ترك أطفال الأويغور محرومين من كلا الوالدين، فيتم إرسالهم إلى دور الأيتام التي تديرها الدولة وتربيتهم في بيئات باللغة الصينية ووفقاً لطرق تربية أطفال الهان.
13. **مسؤولية الصين عن الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.** الصين دولة شديدة المركزية، تحكم كامل أراضيها وسكانها، بما في ذلك شينجيانغ، والصين دولة عضو في اتفاقية الإبادة الجماعية. الأشخاص والكيانات الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية المشار إليها أنفاً جميعهم موظفو الدولة أو أجهزتها – يتصرفون بموجب السلطة الفعلية للدولة - ويظهرون مقصداً لتدمير الأويغور كمجموعة بالمعنى المراد في المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية. لذلك يخلص هذا التقرير إلى أن الصين تتحمل مسؤولية الدولة عن الإبادة الجماعية المستمرة ضد الأويغور في انتهاك لاتفاقية الإبادة الجماعية.